



# الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

ويأتي إحداث هذه الوكالة من أجل خلق بيئة ملائمة بهدف وضع نظام للتعليم العالي والبحث يتصف بالجودة ويرتكز على التنافسية والتنوع والضبط، والتي تعتبر آلية فعالة تساهم في تحسين الجودة والرفع من أهمية التعليم العالي والبحث العلمي.

## مهام الوكالة

تناط بالوكالة مهمة القيام لحساب الدولة بعمليات تقييم التعليم العالي والبحث العلمي من أجل ضمان الجودة. ولهذه الغاية تضطلع الوكالة بما يلي:

تقييم مؤسسات التعليم العالي العام والتعليم العالي الخاص ومؤسسات البحث العلمي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مؤسسة، ولا سيما مشاريعها البيداغوجية والعلمية؛

لجودته وتشجيع التكوين في المجالات المنفتحة أكثر على سوق الشغل، صادق البرلمان بغرفتيه على القانون الذي يرمي إلى إحداث الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحديد مهامها واختصاصاتها وكيفية سيرها وتسييرها ونظامها الداخلي وتنظيمها المالي، مقرها بالرباط، وتضم أجهزة للإدارة والتسيير ومجلس الإدارة ولجنة تقنية ولجن موضوعاتية.

من أجل القيام بالمهام المنوطة بها تضم الوكالة خبراء ومختصين يتم انتقاؤهم بناء على مؤهلاتهم، ومشهود لهم بالكفاءة في مجالات الخبرة والتقييم ومجالات تخصصاتهم ولاسيما التي تهتم التكوين والبحث العلمي والتقني.

## إحداث الوكالة

بموجب القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي تم إقرار مبدأ خضوع نظام التعليم العالي في مجمله لتقييم منتظم ينصب على مردوديته الداخلية والخارجية، ويشمل جميع الجوانب البيداغوجية والإدارية والبحث.

وتجسيدا لأحكام الدستور الرامية إلى ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وسعيا لبلورة مقتضيات المادة 79 من القانون رقم 01.00 السالف الذكر، والمتعلقة بإحداث الهيئة الوطنية للتقييم، في إطار السياسة الوطنية الرامية إلى إصلاح منظومة التعليم العالي، من خلال استعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي، وتوفير الشروط اللازمة

للعلوم والتقنيات أو من ينوب عنه،  
رئيس اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي  
أو من ينوب عنه،  
رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين  
والبحث العلمي أو من ينوب عنه،  
ممثّل المؤسسات التعليمية العالي غير التابعة  
للجامعات،  
ممثّل التعليم العالي الخاص،  
رئيسان سابقان لجامعتان تابعتان للتعليم  
العالي،  
أربعة أعضاء مشهود لهم بكفاءتهم العلمية  
والتقنية،

ممثّل ينتخب من بين مستخدمي الوكالة،  
يمكن لرئيس مجلس الإدارة الدعوة إلى  
اجتماعات المجلس، بصفة استشارية، أي  
شخص طبيعي أو اعتباري من القطاعين  
العام أو الخاص، يعتبر حضوره ضروريا  
وكلما اقتضى الأمر ذلك.  
يتمتع مجلس الإدارة بكل الصلاحيات  
والمسؤوليات الضرورية لإدارة الوكالة.  
وعليه، فإنه يمارس الصلاحيات التالية:  
يحدد التوجهات الكبرى للوكالة وبرنامج  
عملها،  
يحدد الميزانية السنوية للوكالة وطريقة تمويل  
برامجها وأنشطتها ونظام استهلاك وجدولة

## يمكن لرئيس مجلس الإدارة الدعوة إلى اجتماعات المجلس، بصفة استشارية، أي شخص طبيعي أو اعتباري من القطاعين العام أو الخاص، يعتبر حضوره ضروريا وكلما اقتضى الأمر ذلك.

وفي حدود اختصاصاتها، بأعمال تقييم  
مؤسسات التكوين والبحث العلمي الأجنبية  
بطلب منها، وذلك في إطار اتفاقيات تبرمها  
لهذا الغرض.

### إدارة وتنسيق الوكالة

يدير الوكالة مجلس إدارة ويسيرها مدير.  
مجلس الإدارة:  
يتألف مجلس الإدارة الذي يرأسه رئيس  
الحكومة أو السلطة الحكومية المخول لها  
ذلك، بالإضافة إلى ممثلي الدولة من:  
أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني

دراسة وتقييم مسالك التكوين قصد  
الحصول على الاعتماد أو تجديده؛  
تقييم أنشطة مراكز الدراسات في الدكتوراه  
 وإعداد حصيلة تكوينات وأعمال البحث  
 المنجزة بها؛  
تقييم البحث العلمي وفعالية بنياته؛  
تقييم برامج ومشاريع التعاون الجامعي في  
ميدان التكوين والبحث العلمي.  
كما يمكن أن تقوم الوكالة، في حدود  
اختصاصاتها، بإنجاز التقييم بطلب من:  
القطاعات الوزارية التي من بين اهتماماتها  
التعليم العالي أو البحث العلمي أو تكوين  
الأطر؛

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث  
العلمي؛  
أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛  
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛  
الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث  
العلمي.

على المستوى الدولي:  
يجوز للوكالة، في حدود اختصاصاتها، أن  
تقوم في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة من  
طرف المملكة المغربية بأعمال تقييم مؤسسات  
التكوين والبحث العلمي الأجنبية؛  
يمكن للوكالة بترخيص من الإدارة أن تقوم،



والصلاحيات اللازمة لتسيير الوكالة. ولهذه الغاية:

يسهر على تسيير الوكالة ويعمل باسمها ويباشر أو يأذن في مباشرة جميع الأعمال أو العمليات المتعلقة بالوكالة:

يمثلها أمام الدولة وأمام كل إدارة عمومية أو خاصة وإزاء الغير. ويقوم بجميع الأعمال التحفظية:

ينفذ قرارات مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، المقررات الصادرة عن اللجان المحدثة من طر المجلس:

يقوم بتسيير مجموع مصالح الوكالة ويعين في مناصب الوكالة وفقا للنظام الأساسي لمستخدميها:

يمثل الوكالة أمام القضاء، ويجوز له أن يرفع جميع الدعاوى القضائية للدفاع عن مصالح الوكالة، على أن يقوم على الفور بإشعار مجلس الإدارة بذلك.

يحضر بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان المحدثة من طرف المجلس.

يقترح على السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي أربعة أعضاء مشهود لهم بالكفاءة العلمية والتقنية لتعيينهم بمجلس إدارة الوكالة.



الوكالة،  
المصادقة على اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة مع المنظمات الوطنية والأجنبية،  
اتخاذ قرار حيازة الممتلكات العقارية ونقلها وتأجيرها من لدن الوكالة،  
قبول الهبات والتبرعات،  
يمكن لمجلس الإدارة تفويت تسوية القضايا أعلاه إلى مدير الوكالة. ويقوم مجلس الإدارة بالاطلاع على التقرير السنوي لأنشطة الوكالة الذي يعده المدير.

المدير  
يعين المدير طبقا لمقتضيات الفصل 92 من الدستور. يتمتع مدير الوكالة بجميع السلطات

الميزانية،  
إصدار حسابات الوكالة ويقرر توزيع النتائج،  
يقترح على الإدارة معايير التقييم،  
يقوم بصياغة نظام الوكالة بحيث يحدد الهياكل التنظيمية وصلاحياتهم،  
صياغة النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة ونظام تعويضاتهم،  
صياغة قانونه الداخلي وكذا القانون الداخلي للوكالة،  
صياغة النظام المحدد لشروط وصيغ تفويت الصفقات،  
تحديد جدول أسعار الخدمات تقدمها



مكن هذا البرنامج من تقديم الدعم التقني للوكالة في صياغة معايير ومؤشرات تقييم مؤسسات التعليم العالي، كما تم كذلك وفي هذا الصدد، تنظيم لقاءات وندوات وورشات

البيداغوجية الوطنية حسب مختلف اسلاك التكوين. وتنقسم هذه المسالك إلى أربعة حقول معرفية حسب الجدول الآتي:

عدد المسالك	الحقول المعرفية
844	العلوم والتقنيات
527	الآداب والعلوم الإنسانية والفنون
934	العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
176	علوم الصحة
<b>2481</b>	<b>المجموع</b>

مع الفاعلين ومختلف المتدخلين في قطاع التعليم العالي (أساتذة ورؤساء المؤسسات ورؤساء الجامعات ...) بخصوص إعداد هذا الدليل المرجعي. وقد صدر بمرسوم بتاريخ 23 يوليوز 2019. بعد ذلك تم تحديد برنامج للقيام بعملية تقييم المؤسسات والتواصل مع رؤساء الجامعات العمومية والجامعات الشريكة، من أجل اقتراح المؤسسات التي سيتم تقييمها في هذه التجربة الأولى من نوعها. ووقع الاختيار على مؤسسات متنوعة بما فيها مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود ومؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح ومن حقول معرفية مختلفة وذلك لتغطية مختلف مؤسسات التعليم العالي العام.

### تقييم المؤسسات

ينص القانون رقم 80.12 على أن تقييم مؤسسات التعليم العالي العام والخاص يدخل ضمن مهام الوكالة، وفي هذا الصدد فقد أعدت الوكالة مخططا استراتيجيا من أجل ضمان تقييم كل المؤسسات ويمتد هذا المخطط على خمس سنوات ويسعى إلى تقييم كل مؤسسات التعليم العالي العام والخاص في أفق سنة 2024. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، قامت الوكالة بإعداد آلية منهجية وتقنية لتسهيل عملية التقييم المؤسساتي. حيث تم إعداد الدليل المرجعي الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي، في إطار برنامج إنجاز الوضع المتقدم بدعم من الاتحاد الأوروبي. وقد

### اللجان المختصة

من أجل تمكين الوكالة من القيام بالمهام المنوطة بها، يحدث مجلس الإدارة لجانا مختصة ولجانا خاصة لدراسة مسألة معينة ويتعلق الأمر باللجان الآتية:  
لجنة تقييم المؤسسات؛  
لجنة تقييم التكوينات؛  
لجنة تقييم البحث العلمي.  
يحدث مجلس الإدارة لجانا خاصة لدراسة مسألة معينة (commissions ad hoc) كلما دعت الضرورة إلى ذلك بطلب من رئيس مجلس الإدارة أو المدير أو من نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة على الأقل.

### تقييم مسالك التكوين

كل سنة تقوم الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي بتقييم مجموعة من مسالك التكوين من أجل الاعتماد أو تجديده والمقدمة من طرف الجامعات العمومية والجامعات الشريكة والخاصة وكذا مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاص. وقد بلغ عدد مسالك التكوين الخاضعة لعملية التقييم منذ سنة 2017 ما مجموعه 2481 مسلكا كما هو مفصل في الجدول أسفله.  
يتولى عملية تقييم المسالك خبراء متعاقدين مع الوكالة في مختلف الحقول المعرفية (344 خبير) اعتمادا على دفاتر الضوابط

الدورة	التعليم العالي العام	التعليم العالي الخاص	المجموع
2017	756	255	1011
2018	302	329	631
2019	315	199	514
2020	209	116	325
<b>المجموع العام</b>	<b>1582</b>	<b>899</b>	<b>2481</b>



وفودا من وكالات ضمان الجودة من دول افريقية بما في ذلك الوكالة المالية لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، والهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي والبحث والابتكار بدولة السنغال، ووفد عن الهيئة الوطنية لضمان الجودة بدولة غينيا.

وفي هذا الصدد، ساهمت الوكالة في تطوير الإطار القاري الافريقي للإشهاد، من خلال المشاركة في العديد من الندوات واللقاءات والبرامج في عدد من الدول الافريقية. وقد مكنت هذه التظاهرات من تحقيق تقدم في إرساء إطار مشترك بين البلدان الافريقية. كما تم إبرام اتفاقيتين للشراكة والتعاون مع كل من الوكالة المالية لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 13 يناير 2020 وكذا الهيئة الوطنية لضمان الجودة في التعليم والتكوين والبحث (ANAQ) في جمهورية غينيا بتاريخ 03 أكتوبر 2019. وتعتبر الوكالة عضوا منخرطا في الشبكات الجهوية والدولية التي تعنى بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وهي: الشبكة العربية لهيئات ضمان الجودة (ANQAHEA) سنة 2016.

الشبكة الفرنكوفونية لهيئات ضمان الجودة (FrAQ-Sup) سنة 2017. الشبكة الإفريقية لهيئات ضمان الجودة (RAFANAQ) سنة 2020.

### تقييم الوكالة

في إطار تفعيل الدليل المرجعي الإفريقي للجودة خضعت الوكالة لتقييم خارجي من طرف المبادرة الإفريقية لتنسيق ضمان الجودة والإشهاد على المستوى الإفريقي بتنسيق مع الاتحاد الأوروبي ما بين 22 و23 نونبر 2018، حيث تم في هذا الإطار إعداد تقرير التقييم الذاتي للوكالة والذي تم إرساله مسبقا للجنة الخبراء المعنية بالزيارة والتي التقت بمختلف الفاعلين في منظومة التعليم العالي (مدير الوكالة ومسؤولو الوزارة الوصية ورؤساء الجامعات والأساتذة والطلبة والفاعلين الاقتصاديين). وتوصلت الوكالة بعد ذلك بتقرير مفصل حول هذه العملية يمكن الاطلاع عليه على موقع الوكالة.

الجامعة	المؤسسة
جامعة ابن زهر - أكادير	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير
جامعة الحسن الأول - سطات	المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، سطات
جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء	كلية العلوم، بن مسيك
جامعة السلطان مولاي سليمان - بني ملال	كلية العلوم والتقنيات، بني ملال
جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن، مكناس
جامعة محمد الخامس - الرباط	المدرسة العليا للتكنولوجيا، سلا
جامعة عبد المالك السعدي - تطوان	الكلية المتعددة التخصصات، العرائش
جامعة شعيب الدكالي - الجديدة	المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، الجديدة
جامعة محمد الأول - وجدة	المدرسة العليا للتكنولوجيا، وجدة
جامعة ابن طفيل - القنيطرة	المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، القنيطرة

وفي نفس الإطار، تم تنظيم المؤتمر الإقليمي الرابع للشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، والتي يعتبر المغرب عضوا

بخصوص مؤسسات التعليم العالي التابعة للجامعات الشريكة، تم تقييم المؤسسات التالية:

الجامعة	المؤسسة
الجامعة الأورومتوسطية بفاس	ECOLE EUROMED D'ARCHITECTURE DE (DESIGN ET D'URBANISME (EMADU
الجامعة الدولية بالرباط	RABAT BUSINESS SCHOOL
جامعة محمد السادس متعددة التخصصات	SCHOOL OF INDUSTRIAL MANAGEMENT ((EMINES

نشيطا بها وعضوا بمجلسها الإداري منذ سنة 2016. في إطار تعزيز العلاقات الدولية وتبادل الخبرات مع الوكالات الإفريقية لضمان الجودة، انخرطت الوكالة خلال سنة 2020 في دينامية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال تقييم وضمان جودة التعليم العالي. ولهذا فقد استقبلت الوكالة

### الشراكة والتعاون

في إطار التعاون والشراكة مع مختلف الفاعلين في مجال التقييم وجودة التعليم العالي، قامت الوكالة منذ إنشائها بالحضور والمشاركة في عدة أنشطة وطنية ودولية، وكذلك الانخراط في عدة مشاريع أهمها مشروع EQUAM MERASMUS + ومشروع AMEL ERASMUS +.



الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة  
التعليم العالي والبحث العلمي

التقييم من أجل التقويم